

عن الدار إنا إذا وافقها رواية على ما تقدم عن قناب
 قاضي خات ومثله ما ذكر في العتبية من قوله وقد شد
 القاض الصدق في شرحه في تعديل الأركان جميعها أشد
 بليغا فقال وإجمال كل ركعة واجب عند أبي حنيفة ونحو
 وعند أبي يوسف والشافعي فريضة فهيك في الركوع و
 السجود في القومة بينهما حتى يطير كل عضو منه
 هذا هو الواجب عند أبي حنيفة ومحمد حتى لو تركها أو
 شيئا منها ساهيا يلزم السهو ولو تركها عمدا بكرة أشد
 الكراهة ويلزمه أن يعيد الصلاة وتكون معتبرة في حق
 سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنباً يلزمه الإعادة
 والمعتبر هو الأول كذا هذا انتهى ثم لما فرغ المصنف من ذكر
 الفرائض أتبعها ذكر الواجبات بحسن المناسبة فقال وما
 سواها أي ما عدل الأركان من الواجبات شعبة أشبه
 منها تعيين قراءة الفاتحة فان قراءتها واجب عندنا
 خلافا للثلاثة فانها فرض عندهم لما في الصحيحين من قوله
 عليه السلام لأصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ولنا
 أنه ظني لا يصلح للزيادة على القطعي إذ هي بشرح فيثبت الوجوب
 فإن لم يترك الفاتحة من غير فساد وبها تعيين القراءة هـ
 المفروضة في الصلاة في الركعتين الأوليين منها لمواظبته
 عليه السلام على ذلك من غير ترك ومنها الافتصاف
 فيها أي في الركعتين الأوليين علامة واحدة في كل واحد
 فانه واجب حتى لو كررها في ركعة كرهه إن عمداً ووجب
 سجود السهو لو لم يركعها لأنه مخالفة للتعارف من مواظبته
 عليه السلام ولأنه يلزم منه تأخير واجب وهو السهو
 وفيد بالاوليين لأن الافتصاف على حدة واحدة في كل

ركعة

ب

Copyrighted material